

الوعاء المكاني للنشاط الاقتصادي، جدلية العلاقة وآليات التنمية

The Spatial Container Of Economic Activity;

The Dialectic Of The Relationship & Development Mechanisms

أ. د. كامل كاظم بشير الكناني

Dr. Kamel Kazem. Al_Kenany

kamelalkenany@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / كلية المنصور الجامعة

الكلمات المفتاحية: الهيكل المكاني، الحيز المكاني، الحيز الاقتصادي، الحيز الجغرافي، التنمية والتخطيط، نظرية اقطاب النمو، نظرية الاماكن المركزية، الصناعات القائدة، تأثيرات الاستقطاب، تأثيرات الانتشار، القوى الطاردة من المركز، القوى الجاذبة الى المركز، حد أدنى من السكان، نطاق السوق، التدرج الهرمي، التباين الإقليمي، المواقع المحظوظة، مواقع غير محظوظة، علاقات التفاعل

Keywords: spatial structure, spatial space, economic space, geographic space, development and planning, growth poles theory, central places theory, "leading industries", polarization effects, diffusion effects, centrifugal forces, centripetal forces, a minimum of Population, market scope, hierarchy, regional variation, "lucky" sites, "unlucky" sites, interaction relationships

المستخلص:

إن تزايد الفوارق الاجتماعية، واستنزاف الموارد الطبيعية و ظهور الفقر والبطالة و الأمية، كلها دلائل تشير إلى الإخفاق في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في العديد من الدول النامية، التي طالما كانت تعمل على إتباع نماذج مستوردة من الدول المتقدمة تختلف بطبيعة الحال عن إمكانياتها التنموية؛ الاقتصادية منها والاجتماعية. وفي الحقيقة، ان التنمية ظاهرة تتعدد أبعادها أكثر من كونها ظاهرة اقتصادية واجتماعية فحسب بل تشمل ايضا الأبعاد المكانية لها، والتي تتطلب دراسة جوانب متعددة من جغرافية المنطقة التي ترغب الدولة تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية فيها، ما يتطلب فهم واستيعاب عناصر المكان و آليات التفاعل القائمة والكامنة فيما بينها باتجاه تحقيق التنمية المرغوبة. وبقدر أهمية ذلك، فالأمر لا يقتصر على الحيز المكاني بقدر ما يرتبط ايضا بالعلاقات الاقتصادية للفعاليات والنشاطات خارج ذلك الحيز بحدوده الجغرافية، وبما تدعم اتجاهات النمو والتنمية في تفسيرات متنوعة من نظرية المكان المركزي الى أقطاب النمو إلى نظرية التفاعل المكاني. لذلك لابد من فهم واستيعاب حركة عناصر الانتاج في نطاقها المكاني (الموضع) و مديات التأثير والتأثير المتبادل في حيزها الاقتصادي (الموقع) في علاقات اقتصادية فاعلة ومؤثرة على نحو عادل وفعال في تحقيق الأهداف التنموية والتنوع الاقتصادي و تخفيف الفقر والبطالة مع الإقرار بالتطلعات الاقتصادية والاجتماعية لسكان ذلك الحيز وبالتالي بناء اقتصاديات أكثر إنتاجية وتنافسية.

Abstract

The increase in social disparities, the depletion of natural resources, and the emergence of poverty, unemployment, and illiteracy are all indications of the

failure to achieve the goals of economic development in many developing countries, which have long been working to follow imported models from developed countries that naturally differ from their development capabilities; economic and social ones. In fact, development is a phenomenon whose dimensions are more than just an economic and social phenomenon, but also includes its spatial dimensions, which require the study of multiple aspects of the geography of the region in which the state wants to improve the economic and social conditions, which requires understanding and understanding the elements of the place and the existing and latent mechanisms of interaction with each other towards achieving the desired development. As important as that is, the matter is not limited to the spatial space as much as it is also related to the economic relations of activities and activities outside that space with its geographical boundaries, and what supports the trends of growth and development in various interpretations from the theory of central place to the poles of growth to the theory of spatial interaction. Therefore, it is necessary to understand and comprehend the movement of the production elements in their spatial scope (location) and the extents of influence and mutual influence in their economic space (location) ineffective and effective economic relations in a just and effective manner in achieving development goals and economic diversification and alleviating poverty and unemployment while acknowledging the economic and social aspirations of the population that space and thus build more productive and competitive economies.

المقدمة

منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي شهدت أغلب دول العالم اتجاهين رئيسيين في حقل التنمية المكانية:

- الاتجاه الاول التحول التدريجي من الاهتمام بالمشاكل المتعلقة بمنطقة معينة بغض النظر عن المناطق الاخرى، الى الاهتمام بتلك المشاكل ضمن المنظور المتكامل مع جميع المناطق ذات العلاقة، وكأنها ذات رابطة قوية متكاملة بعضها البعض، وذات علاقات تبادلية وتنافسية مستمرة، وهذا يعني الانتقال من النظرة الضيقة لتحليل الهيكل المكاني الى النظرة الشمولية في التحليل.
- الاتجاه الثاني توجه نحو النظرة المتكاملة للعناصر المكونة للمكان والمؤثرة فيه، وزيادة الاهتمام بعامل التطور انسجاماً مع الاهداف الطموحة للتنمية الاقليمية، وفي ذلك عدم الاكتفاء في دراسة العناصر الاقتصادية للمكان فحسب وانما ايضا شمول هذا التحليل عناصر اخرى متفاعلة في هيكلية الحيز المكاني، كما هو حال العناصر الجغرافية، الاجتماعية، البيئية، العمرانية والحضرية.

وفي ظل هذين الاتجاهين، أصبح هناك أدراكاً واضحاً في مفهوم عملية التنمية من ان أية تغيرات قد تحدث على أحد عناصر النظام المكاني تؤدي الى حدوث تغيرات وثيقة الصلة في العوامل الاخرى المكونة لهذا النظام. لذلك كان.

هدف البحث. هو إثارة النقاش أو الحوار الفكري حول عناصر الهيكل المكاني وعلاقتها بالتنمية، في مفهومها العام. وهنا يثار التساؤل عن كيفية تأثير التنمية الاقتصادية على تطوير الهيكل المكاني؟ وكيف يتم توزيع النشاط الاقتصادي في ظل حسابات كلف الإنتاج والنقل والاقتصاديات الخارجية للاستفادة من المزايا المتحققة في مناطق معينة؟ وما هو مدى التأثير المرغوب فيه على الهيكل المكاني؟ وفي محاولة الإجابة على هذه التساؤلات التي تشكل **مشكلة البحث.** تم الاستناد على

منهجية علمية. قائمة على المنهج الاستقرائي في إطار تحليلي يوضح الأسس والعناصر التي يتم إتباعها من أجل دراسة ظاهرة العلاقة بين المكان والنشاط الاقتصادي بشكل شامل، والتوصل إلى النتائج المتعلقة بها، في إطار المنطق والجدل الذهني. هذه المنهجية استندت على **فرضية البحث.** العلاقة الجدلية بين النشاط الاقتصادي والحيز المكاني الحاوي لهذا النشاط وما يترتب على ذلك من علاقات تأثر وتأثير متبادل.

1. **المكان وتحليل الهيكل المكاني.** يهتم مخططوا التنمية المكانية بدراسة مكونات الحيز المكاني (Structure spatial) والاثار المترتبة عليها بهدف الوصول الى تفسير للتطورات في بنية المكان ومحاولة التنبؤ بحركة هذه المكونات لذلك المكان في المستقبل. ومن جهة اخرى، يظهر الاهتمام بالحيز الاقتصادي (Economic space) وتحليل محتوى هذا الحيز من خلال العلاقات بين العوامل الاقتصادية من جهة، وتنظيم هذه العلاقات مع العناصر الاخرى المكونة للمكان من خصائصه الجغرافية، البيئية، الاجتماعية والعمرانية من جهة أخرى، في تأثير وتأثر متبادل، وبما يعزز التنمية المكانية.

1.1 **عناصر المكان وقواعده.** ان مفهوم المكان يعد من المسائل الأساسية في مختلف فروع المعرفة الانسانية، ولكل فرع وجهة نظره الخاصة في تفسير المكان، فعندما يتعلق الامر باستعمالات الموارد الطبيعية فان الجغرافي له دور بارز في التعبير عن ذلك، وان المدرسة الجغرافية تركز على دراسة الظواهر الانسانية ووصفها في علاقتها مع معطيات الطبيعة (الارض والمناخ و الموارد المعدنية... الخ) ويقول الباحث الفرنسي Olivier Dollfus ان المكان جغرافياً هو "نظام من العلاقات ما بين مجموعة **العناصر الطبيعية:** كالتضاريس و المياه و المناخ و النباتات... الخ، **والعناصر البشرية:** طبيعة السكان و كثافتهم ونمط المعيشة و تركيبهم الاجتماعي ونشاطاتهم" (Olivier Dollfus, , 1980, P. 6). و يؤدي المستوى التقني للمجتمع دوراً بارزاً في طبيعة هذه العلاقات، حيث كلما توفرت الوسائل التقنية المتطورة توفرت فرص للإنسان لتسخير الطبيعة لحاجاته.

وفي ضوء ذلك فان المكان جغرافياً يحتوي على مجموعة من الخصائص ذات العلاقة بالأبعاد المساحية التي تقاس بمقاييس معروفة، ويتناول ايضا النسب المئوية للوحدات المكانية (الارض مثلاً) فهو ذو خصائص طبيعية ومن بينها الطاقة الشمسية (الضوء و درجة الحرارة) والمناخ والمياه والتربة والثروة النباتية والحيوانية والتي تشكل مكونات المكان، و تؤثر بشكل كبير على نوع النشاط الاقتصادي البشري

الذي يمارس فيه، وبالتالي فهي تعطي دليلاً واضحاً لإمكانات الحيز المكاني، وعليه فإنه في جميع مظاهر النشاط الاقتصادي البشري تظهر تأثيرات الخصائص النوعية للحيز المكاني، أي أن محتويات المكان لها أثر واضح في تأشير النشاط الاقتصادي المناسب وإمكانات اختياره. وأن التغيير في استخدام أحد عناصر المكان يتطلب تغييراً في العناصر الأخرى للمكان، وعليه فإن مسألة الاهتمام بالإمكانات التنموية لها دلالة واضحة وأثر كبير في التنمية المكانية (Secomski, kazimierz, 1974, pp.29-30).

والى جانب التعبير الجغرافي للمكان يمكن أن يعبر عنه اقتصادياً أيضاً، ذلك لأن توطن النشاطات فضلاً عن كونها ظاهرة جغرافية، فهي أيضاً ظاهرة اقتصادية، أي أن العوامل الطبيعية والبشرية لهما الدور الفاعل، إذ أن اعتبارات الكلف والأسعار والاهتمام بجانب الربح وتحقيق النتائج الاقتصادية المفضلة لا يمكن إهمالها. وعليه فإن المكان الاقتصادي يتحدد من خلال العلاقات القائمة ما بين العوامل الاقتصادية، حيث اهتمت الدراسات الاقتصادية اهتماماً واسعاً بالعلاقات المختلفة والمتنوعة التي تحدث ضمن الحيز المكاني والاهتمام بالعامل الدينامي للاقتصاد في المكان والمشكلات المتعلقة فيه. وإجمالاً هناك مجموعة من الأنماط التي تفسر المكان في العلوم الاقتصادية، هي

(P.H. Derycke, 1982, p.75)

1- المكان بوصفه مسافة (Distance) ويتعلق بالدراسات التي تناولت أهمية عامل النقل والمحاولات الأولى في تفسير المكان الريفي (أفكار V.Thunen) وحتى الحضري- الصناعي لاحقاً (A.Weber)، حيث يعد عامل المسافة أحد العوامل الحاسمة في نظريات التوطن وتلك التي تتعلق بالمنافسة المكانية (E. Hoover T.Palander).

2- المكان بوصفه مساحة (Surface)، يعود إلى دراسات (A.Losch, W.Christaller)، في أن الاستناد على عامل المساحة في تفسير آليات التنمية المكانية يوفر إمكانية قياس تدفق العلاقات بين الأقاليم وداخل الأقليم الواحد، مع الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة هذه العلاقات وكثافتها.

3- المكان بوصفه موقعاً (Location)، يركز على دراسات (W. Isard)، في كون الحيز المكاني قابل للتنظيم بأقل التكاليف وبما يضمن أفضل اندماج وتكامل اقتصادي على المستوى الإقليمي كما هو على المستوى الوطني.

2.1 تحليل الهيكل المكاني: أن إدراك أهمية تحليل الهيكل المكاني يساعد في تحقيق صورة واضحة لعملية التنمية، ففي الوقت الذي ترك فيه القطاع الزراعي أثراً عميقاً في الهيكل المكاني، فإن المناطق التي حدث ويحدث فيها تصنيع كبير، شهدت هي أيضاً تغييراً واضحاً في عناصر المكان والعلاقات والنسب المترتبة عليها، وبالتالي حدوث تغييراً اقتصادياً كبيراً في ذلك المكان. بما يوفره من إمكانات لفرص عمل جديدة وبالتالي جذب لحركة السكان من خلال تجمع النشاط وتحقيق ميزة الوفورات الاقتصادية الخارجية وتوفير الخدمات المختلفة، وانعكاس ذلك كله على نشر ثمار التنمية بسبب القوة الاقتصادية للحيز المكاني المتطور في دفع عجلة التنمية وتقوية الأسس الاقتصادية في عمليات التبادل والعلاقات المتنوعة بين المناطق المختلفة (Mihailovie, Kosa, 1972, p.4).

أن تحليل الهيكل المكاني يقوم على ثلاث محاور رئيسية:

أ. المنطقة الظهير المخصصة لخدمة أو مواقع لنشاط صناعي وما يتبعه من فعاليات إدارية وتمويل وتجارة وخدمات متنوعة في أداء هذا النشاط، وبما يساهم تدريجياً في بروز تجمعات اقتصادية تمثل

نظام مستقل من الاماكن المركزية وموزعة على نحو يسمح بسهولة الوصول الى الاسواق الكبيرة خاصة أفكار الشكل السداسي عند الالمان: (W. Christaller و A. Losch):
ب. إنتشار المواقع (Scattering of Locations) لصناعات متخصصة؛ صناعات تحويلية، التعدين، الاستخراجية ...) حيث يتمركز بعضها مع بعض لتشكل عقد (Clusters) وتجمعات (Agglomerations) تبعا لخصوصية المكان وما يوفره من مستلزمات الصناعة.
ت. نمط شبكة النقل (Pattern of transportation)، من الطرق والسكك الحديدية، حيث يسود النمط الشريطي في غالبية هذه الشبكات وبما ينعكس على نمط انتشار المستقرات البشرية (in ear Pattern of Settlements).

وبشكل عام تمثل هذه المحاور الثلاث منظومة خاصة تخضع للقياس ضمن المفهوم السلوكي للمكان (Spatial Behavior)، وبالتالي فان هذه المحاور تعبر عن آليات التفسير لمكونات الهيكل المكاني، لذلك ترى بعض الدراسات ضرورة التوسع في هذه المنظومة من جوانب متعددة، أهمها (Glasson, John, 1978, pp. 148-149):

أ. ان التوزيع المكاني للنشاطات البشرية يعتمد على عامل المسافة بحيث تتحقق أفضل توليفة من العلاقة ما بين موقع النشاط في ذلك المكان والمسافة الفاصلة بينه وبين النشاطات الأخرى.
ب. ان جميع مواقع النشاط تمتاز بدرجة معينة من سهولة الوصول (Accessibility) عند ممارسة الفعاليات الاقتصادية، ولكن بعض من هذه المواقع تتمتع بميزات خاصة وبدرجات اعلى من غيرها في سهولة الوصول.

ت. تميل اغلب الفعاليات الاقتصادية للتجمع بهدف الحصول على الوفورات الخارجية، وبالذات الصناعات المترابطة امامياً وخلفياً لتحقيق اقتصاديات الحجم (Scale economies) باعتماد نمطي التخصص (Specialization) و التركيز (Concentration) في مواقع معينة.

ان السمة الغالبة في تنظيم النشاط البشري هي التدرج الهرمي (Hierarchical)، وهذه السمة ناتجة عن العلاقات الضمنية ما بين النشاطات ذات العلاقة (Inter-relationships) ومبدأ سهولة الوصول. وفي ذلك اكد جون كلاسون في تحليله بان الهيكل المكاني يتضمن حركة النشاطات البشرية في المكان (Glasson, John, 1978, p.185).

ومن خلال دراسة هذه الجوانب للهيكل المكاني وتحليلها ظهرت مجموعة كبيرة من الأسس النظرية التي تفسر حركة عناصر الهيكل المكاني، اهمها نظرية الاماكن المركزية (Central Place Theory) ونظرية اقطاب النمو (Growth Pole Theory) ونظرية التفاعل المكاني (Spatial Interaction Theory) حيث تناولت تفسير العلاقات ما بين عوامل المكان والعوامل الاقتصادية والاجتماعية. ويشير الاقتصادي الامريكي والتر ايزرد Isard Walter الى ان تحليل الهيكل المكاني يتناول العناصر الأساسية للمكان، وآلية حركة هذه العناصر وطبيعة الآثار المتبادلة فيما بينها. واكد ان هذا الهيكل يتأثر اولاً بالبعد المكاني (المسافة و الطبيعة الجغرافية) الذي يمارس تأثيراً واضحاً في حركة عناصر المكان و النشاطات التي تمارس فيه، ويتأثر ثانياً بحجم التركزات البشرية والعمرانية (ISARD, W. 1967, p.493). وفي تحليل الهيكل المكاني في نظرية المكان المركزي عند (W. Christaller) يلاحظ انه أعطى مفهوماً للمكان المركزي بانه المستقرة البشرية التي تجهز الخدمة الى سكان ظهيرتها "Hinterland"، وهو بذلك يربط المكان المركزي بالظهير من خلال تحديد

حجم المستقرة واهميتها ضمن الإقليم. ومع أهمية هذا التحليل فإنه يعد تفسيراً جزئياً في تحليل هيكل المكان، إذ أنه ركز على الصناعة الخدمية فقط كأحدى الأدوات الرئيسية في تحليله. لقد أوضح (Christaller) بان التسلسل الهرمي للفعاليات الخدمية يبدأ من المستويات الواطئة للخدمة "Low order" الموجودة في مراكز المدن والقرى وصولاً إلى الخدمات ذات المستوى العالي "High order" ذات العلاقة المباشرة بالمراكز الرئيسية. هذه المراكز تتمتع بخدمات عالية المستوى ومتنوعة على خلاف المراكز الصغيرة التي تجهز خدمات محدودة النطاق. وكل من هذه الخدمات لها حد أدنى من السكان (Threshold population) ونطاق للسوق (Market Area) وبما يضمن تشغيلها^{*}، و دون هذين الحدين فإن النشاط الاقتصادي يتعرض للخسارة. (Glasson, John, 1978, pp. 149-152).

2. **الحيز الاقتصادي والحيز المكاني ضمن آليات الفعل التنموي:** في التطرق الى هذا الموضوع سيتم تناول ثلاث جوانب أساسية و آليات التفاعل فيما بينها، وهي؛ الحيز (Space) والتنمية (Development) والتخطيط (Planning).

ان عملية الترابط والتفاعل ما بين المكان والتخطيط تتطلب الترابط المسبق ما بين التخطيط والتنمية ثم الترابط ما بين المكان والتنمية، لكي نتوصل الى مدلولات مهمة وأساسية في التحليل والتفكير العلمي الحديث. ومن نتائج هذه الترابطات ظهور أبعاد جديدة للأهداف المرسومة، حيث ان المخطط المكاني يدرك طبيعة الاهداف الاقتصادية واهميتها، لا سيما فيما يتعلق بتطور الانتاجية والاستخدام الأفضل لعناصر الانتاج والاستقرار المالي، في حين ان المخطط الاقتصادي يكشف الاهداف ضمن الحيز الاقتصادي وان دراسة التنمية الاقتصادية بوصفها نظاماً دينامياً فاعلاً ومؤثراً للعلاقات المكانية. ان مواقع النشاط وانماط التفاعل المكاني ليست قادرة لوحدها على توضيح هذا النظام الدينامي وتفسيره، بقدر ارتباط هذه المواقع والانماط بخصائص الحيز المكاني وتأثيرها في الاداء و المكان في آن واحد، وبما يضمن استمرارية الفعل التنموي واستدامته.

أذن ما هي طبيعة هذه العلاقات؟ وما حقيقة المفاهيم الأساسية للمكان وانماط العلاقة بينه وبين التخطيط والتنمية؟ في محاولة للإجابة على هذه التساؤلات، نسترشد بما حاول الاقتصادي الفرنسي: فرنسوا بيرو (Francois Perroux) تحليله انطلاقاً من إعطائه مفهوماً عاماً وتقليدياً للمكان يتضمن "دراسة الرقعة الجغرافية او مساحة من الأرض لها خصائص متناظرة في الكثافة والظواهر الطبيعية" وهذا المفهوم ينسجم مع مفهوم علم الهندسة لسطح الكرة الأرضية، وهو في حقيقته تعبير آخر عن المفهوم الجغرافي للمكان. (Friedman, John & Alonso, William, 1972, p.17).

وفي واقع الأمر، ليس من السهولة ان ندرك محتويات المكان ونستوعبها، وذلك لكون طبيعة المكان وخواصه متنوعة وظيفياً في ظل العلاقات التبادلية بين عناصر ذلك المكان، وعليه فان من الاجدر ان يصاغ المكان في ظل علاقات وظيفية متبادلة، وبالتالي هناك توليفة متنوعة ومتعددة من الأماكن تشكل

*- الحد الأدنى من السكان (Threshold of population) .. يعني عدد السكان الواجب توفرهم في مراكز المستقرات البشرية لغرض تشغيل الفعالية الاقتصادية.

- منطقة السوق (Market Area) .. هي تعبير عن المسافة التي يكون فيها سكان المستقرة راغبين في الوصول إلى منطقة الخدمة و التزود بها.

نوعاً من العلاقات الأساسية. ومن الممكن التفكير في تحقيق المكان الأفضل (Super Space) عندما يحقق إضافات نوعية في عامل الزمن وعوامل التطور في محتويات المكان (Friedman, John & Alonso, William, 1972, p.19). أذن التنظيم المكاني دالة للنشاط الاقتصادي ولخصائص ذلك المكان، والتنمية الإقليمية هي تعبير عن الانماط التفاعلية لذلك النشاط في المكان المعني، والتخطيط هو محاولات تنبؤيه لإثبات كفاية منظومة الحيز الاقتصادي من خلال انسجامها (Accordance) مع المعايير والاهداف المحددة (Friedman, John & Alonso, William, 1972, p.20).

1-2 الحيز الاقتصادي، المفهوم والمكونات. من الباحثين الأكثر إثارة في موضوع الحيز الاقتصادي، هو الباحث الفرنسي- فرنسوا بيرو (F. Perroux) والذي أنطلق من مفهوم الحيز الاقتصادي المجرد (Abstract Economic Space)، من خلال تحليل العلاقات الاقتصادية البحتة بين الفعاليات الاقتصادية. وبقدر تعدد وتشعب هذه العلاقات فان هناك عدد كبير أيضاً من هذا الحيز، بعضها معقد جداً بحيث تشكل " مجموعة من العلاقات التي تجيب عن التساؤلات التي تتضمن عامل الموقع أو المكان للنشاط الاقتصادي " (Hansen, N. M. 1968, p.107). وفي ذلك يرى هذا الباحث ان هناك ثلاث أنواع من الحيز الاقتصادي (الكناني، د. كامل، 2008، ص 17-18)؛

أ. الحيز الذي يعرف بواسطة الخطة Economic space as defined by plan

ب. الحيز المعبر عن حقل للقوى Economic space as defined of forces

ت. الحيز ذو التكتل المتجانس Economic space as a homogeneous aggregate

ويناقش "بيرو" هذه الانواع الثلاثة من الحيز الاقتصادي، حيث يوضح الحيز الاول الذي يحدد بواسطة الخطة بانه: "العلاقات القائمة ما بين المؤسسة الانتاجية و مجهزي مدخلات الانتاج و المواد الاولى والعمل والطاقة ورأس المال، من جهة ومن جهة ثانية العلاقة بين هذه المؤسسة والمشتريين للسلع المنتجة (السلع الوسيطة و النهائية).

ويعبر عن البعد الاقتصادي بالصيغ الكمية حيث يستخدم المعايير المتعلقة بالأسعار والكلف والتي تحدد بواسطة العوامل خارج أطار الخطة، على هيكل خطط هذه المؤسسات و تنظيمها، وكذلك على هيكل الخطط التابعة لمجموعة المتعاملين مع المؤسسة ونظامها.

ان تصور الحيز الاقتصادي لا يحدد بخارطة معينة للمكان، كما ان خطة التنمية تقام ضمن شبكة ذات منظوراً وافقاً اقتصادياً واسعاً، وتعني في هذه الحالة ان جميع العناصر المعتمدة اخذت بنظر الاعتبار عند صياغة الخطة. وضمن محتوى هذه العلاقات الجديدة فان مكونات التنمية الاقتصادية تشكل مركزاً موحداً للقرار او على الاقل سلطة منسقة، وهو معيار يعتمد عليه في عملية التخطيط "الاقليمي لا غلب دول العالم.

اما كون الحيز الاقتصادي حقلاً للقوى فهو في جانبين:

- الأول مكونات ذلك الحيز من مجموعة مراكز (Centers) أو أقطاب او بؤر للنمو (Pole & Foci) المسيطرة على مكونات الحيز الاقتصادي الذي يتسع الى حيث يمد النشاط الصناعي نفوذه، استنادا الى جودة السلع والخدمات من والى هذه الاقطاب في نمط من العلاقات التشابكية والتي تعكس سيطرة هذا القطب او ذاك على مكونات الحيز الاقتصادي.

• الثاني هي القوى الناجمة عن ذلك الحيز والتي تعكس مدى قوة ونفوذ التأثير والتأثير المتبادل لمكونات ذلك الحيز، وهي على نوعين؛ الاولى وهي القوى الطاردة من المركز "Centrifugal Forces"، والثانية القوى الجاذبة الى المركز "Centripetal forces".

وهذا يعني ان كل مركز من هذه المراكز يمثل قوة جذب و طرد (Attraction & Repulsion) في آن واحد ضمن حقل معين، حيث يجذب السكان والفعالية ويهدف الى تجميع الافراد والمواد الاولى حول هذه المراكز من ناحية، ومن ناحية اخرى ان مثل هذه المراكز تمثل قوة إزاحة "Remove" للفعالية والنشاط أيضا (Friedman, J. & Alonso, W. 1972, pp.26-28). اذن تقوم هذه المراكز او الاقطاب بجذب عناصر اقتصادية، ضمن الحيز المخصص لها من جهة، ومن جهة أخرى تطرد عناصر اخرى بالاتجاهات المعاكسة، وبالتأكيد فان ذلك خاضع الى قانوني العرض والطلب.

ويركز فرنسوا بيرو (F.Perroux) على هذا النوع من الحيز في تحليله دون اعتبار للحيز الجغرافي، الذي اعتبره غير مؤثر في عملية التنمية، وان التنمية الاقتصادية والتغيرات الهيكلية ترتبط بصورة قوية بالصناعات الكبيرة والتي سماها "الصناعات القيادية" (Propulsive Industries) ذات السيادة المهيمنة (Domination) في الحيز الاقتصادي (*). وعلى هذا الاساس اعتبر اقطاب النمو تمثل "مجموعة من الصناعات القادرة على توليد نمو فاعل- دينامي للاقتصاد، وتقوية العلاقات المتبادلة والترابطية فيما بينها ضمن محور علاقات المستخدم-المنتج، وهذه الصناعات تتمحور حول الصناعة القائدة". وان نمو هذه الصناعات والقطاعات المرتبطة بها أسرع من بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، بسبب (Richardson, Harry 1979, p.164-165).

أ. استخدام التقنية المتطورة.

ب. ارتفاع نسبة الابداع والابتكار.

ت. ارتفاع مرونة الطلب الدخلية لمنتجاتها.

ث. اسواقها ذات نطاق وطني.

ج. لها تأثير عالي على بيئتها من خلال علاقاتها وارتباطاتها الصناعية المتبادلة.

أما المحور الثالث في تحليل فرنسوا بيرو للحيز الاقتصادي، فهو الحيز ذو التكتل المتجانس الذي يعبر عن العلاقات المتجانسة، حيث يتسم ذلك الحيز بخصائص متقاربة الواحدة من الأخرى، توجد بينها علاقات قوية ومستقرة. ويعتقد "بيرو" ان قوة التجانس هذه تتحدد تبعاً لظروف الحيز الاقتصادي وعلاقاته الوظيفية، حيث يختلف كل حيز باختلاف التجانس الطوبوغرافي والاقتصادي الذي يعمل فيه ذلك الحيز. وبتحديد ادق ان لكل حيز خصائصه المتجانسة، وحتى في ظل المنافسة فان كل حيز لا يمكن ان يحصل على نفس ظروف الانتاج التي يمارسها حيز آخر، أي ان كل حيز له ظروفه الخاصة في الانتاج والمبيعات والكلف. ومن المحتمل ان تظهر أنواع مختلفة من الحيز لكنها تواجه ظروف متشابهة او ان بعضها يقترب من البعض الآخر تحت ظروف معينة كظروف الاسعار وطبيعة المتعاملين، لكن هذه الحالة ليست عامة (Friedman, J., 1972., p.28). وفي الحقيقة، ان مستوى التماسك والترابط بين الاجزاء المكونة للحيز تعتمد على مستوى العلاقات المتبادلة بين مكونات ذلك الحيز (المكان) او اجزائه، فقد تكون بعض هذه الاجزاء او المكونات ذات قدرة عالية على الاستقطاب من

*- يقصد بيرو بالسيادة السيطرة التكنولوجية العالية للصناعة الرائدة على الصناعات المرتبطة بها في الحيز الاقتصادي.

المناطق (الاماكن) الاخرى للنشاط الاقتصادي، فضلاً عن امكان تصور الحيز المكاني من وجهة نظر هدف الخطة او برنامج التطوير للمكان، حيث يحدد هذا البرنامج هدفاً معيناً ويتطلب الامر متابعة تنفيذه. وبالتالي فان المكان المتجانس يتوافق ومفهوم درجتي الترابط والانسجام ما بين العناصر المكونة للحيز المكاني (Hansen, N. M., 1968., p. 108).

2.2 الخصائص المكانية للحيز الاقتصادي: في تحليل هذه الخصائص لا بد من الاشارة الى الافكار الرئيسية التي جاء بها الباحث الفرنسي ج. ر. بودفيل (J.R. Boudeville) في تميزه بين ثلاثة أنواع من الحيز (Boudeville, J.R, 1972, pp.15-17).

أ. الحيز الجغرافي (Geographical Space)؛ هو تعبير عن الأرض والمناخ والطبيعة، هو المكان الذي توجد فيه أدواتنا وحركة عملنا، ونطاق هذا المكان هو مساحة الأرض والكائنات الحية وغير الحية؛

ب. الحيز القياسي أو الرياضي (Abstract Space)؛ وهو المكان المجرد الذي يسمح بإبراز العلاقات الموجودة بين متغيرات مترابطة خارج نطاق التوطن الجغرافي، فهو تصور نظري للعلاقات الاقتصادية (الزراعية، الصناعية، السياحية، التجارية... الخ) وشبكة النقل والاتصالات بين المنتجين والمستهلكين في نسب وعلاقات رياضية-هندسية مجردة.

ت. الحيز الاقتصادي (Economical Space)؛ ويعبر عن حالة تطبيق الحيز القياسي (الرياضي) على الحيز الجغرافي، فهو مكان واقعي ملموس، مادي وأنساني في ذات الوقت. وتبدو العلاقات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسلوك البشري واضحة المعالم، وان نطاقه النشاطات المتنوعة والفعاليات المنبثقة عنها، ومجاله بقعة معينة من الأرض.

وفي تحليله لهذه الأنواع، ركز "بودفيل" على الخصائص المكانية للحيز الاقتصادي، ويعتقد بان المكان يوصف من خلال حالتي الانتظام والاتساق لعناصره، فقد يكون أكثر انسجاماً لعناصره أو أقل. وضمن إطار تحليل "بيرو" السابق لفكرة مراكز النمو، أدخل "بودفيل" الحيز الجغرافي (المكاني) في تفسير آليات قطب النمو في الاتجاهات الرئيسية الآتية:

أ. أن مجموعة الصناعات الدينامية يجب أن تكون لها قدرة عالية على التجمع المكاني (Spatially Cluster)

ب. تترابط هذه المجاميع الصناعية موقعياً في المنطقة الحضرية.

ت. تشكل هذه الصناعات بؤرة (Focus) لانتشار التأثير ليس على النطاق الاقتصادي الكلي فحسب وإنما على مستوى المحيط المكاني لها.

أن اتساع مفهوم "الحيز الجغرافي" يعد مهماً لتحديد الدقة في العلاقات المتبادلة ما بين الصناعات ضمن المكان، و بما يسهم في أن يأخذ قطب النمو مداه كتجمع جغرافي أو مكاني للنشاط الاقتصادي. وهذا يقدم مؤشرات أساسية للتنمية في أن التركيز المكاني للنشاط الاقتصادي فعال جداً ويساعد على نحو كبير على النمو أكثر من تشتت النشاط، وعليه فان هذا المفهوم قد أثار الانتباه والاهتمام من التأثيرات المتبادلة ما بين الصناعة القائمة والصناعات المرتبطة بها ضمن إطار الحيز الاقتصادي لـ "فرنسوا بيرو"، إلى فوائد التجمع المكاني وتأثيرات الاستقطاب على المكان، على الرغم من أهمية الترابط الصناعي ضمن مفهوم الحيز الاقتصادي. أن توليد انتشار التأثير في المكان يتطلب كشرط أساسى

مستوى عال جداً من البنى الارتكازية والخدمات الاجتماعية لمحيط القطب، لتهيئة المناخ المناسب لنشر النمو (Diffusion of Growth) من مركز القطب إلى محيطه. (Richardson, Harry W., 1979, p,165.)

على ضوء ما ورد أعلاه، ؟ يمكن القول إذا كان الجغرافي بودفيل (Boudeville) قد أعطى الحيز الاقتصادي لفرنسوا بيرو (F.Perroux) بعده المكاني في إطار الحيز الجغرافي، فإن كل من ميردال (Myrdal) وهيرشمان (Hirschman) قد نقلوا هذا التحليل إلى مستويات أشمل وأعم هو التنمية المكانية (الاقليمية) من خلال صياغة وتطوير نظريات التنمية غير المتوازنة.

3.2 الحيز المكاني وتحليل آليات التنمية المكانية: على ضوء التحليل أعلاه للحيز المكاني، كيف يتم تحليل عملية التنمية والهيكل المكاني لمنطقة ما أو لمجموعة مناطق ؟ وما هي العلاقة فيما بينها ؟ في الإجابة على هذه التساؤلات يجيب البرت هيرشمان (Albert Hirschman) بأن التقدم الاقتصادي لا يظهر في كل الأوقات وفي مرة واحدة، وإنما يظهر على شكل قوى نشطة (Powerful Forces) تولد تركيزاً مكانياً للنمو الاقتصادي والنشاط حول المكان الذي يبدأ منه فعل هذه القوى. أن تجمع فعاليات النشاط الاقتصادي في مكان معين يوفر مكاسب اقتصادية لذلك النشاط بسبب المزايا الموقعية المتولدة عن هذا التوزيع المكاني، فضلاً عن إمكانيات النمو والتأثير، خاصة إذا ما ظهرت صناعة قائمة مؤثرة تكون ذات قابلية عالية على تقبل الابتكارات وتوليد الترابطات الأمامية والخلفية وبما ينعكس على ظهور الوفورات الاقتصادية.

ولأجل إنضاج التطور الاقتصادي لأي موقع، لا بد من تحريك عناصر ذلك المكان ومكوناته بالاتجاهات المرغوب فيها، وفقاً لإمكانياته من جهة وكشف العناصر التي تحقق مراكز للنمو بوساطة مقدرتها الاقتصادية من جهة أخرى. أن ذلك يتطلب انبثاق نقاط للنمو (Growth points) تتركز فيها معظم الاستثمارات، حيث أن عملية التنمية تتطلب تركيز الاستثمارات مكانياً في بؤر أو أقطاب معينة للنمو، هذا التركيز ينعكس في عمليات متلاحقة في مؤشرات التنمية وبما يحفز النمو في مناطق أو مواقع أخرى بسبب قوى التأثير المتبادل بين هذه المواقع. وآليات الفعل التنموي هنا تتمثل في أن بداية التأثير تظهر من المواقع ذات النمو بفعل تأثيرات الاستقطاب (Polarization effects)، وبعد مرحلة معينة من الزمن، قد تطول أو تقصر تبعاً لحيوية العناصر المحركة لهذا النمو من جهة وظهور سلبيات تركيز النشاط التنموي في هذه المواقع من جهة أخرى، تظهر تأثيرات الانتشار (Spread effects) نحو المواقع الأخرى في الحيز الاقتصادي بفعل الطلب المتزايد على ذلك النشاط أو الفعالية (Hirschman, 1958, pp.183-186).

ويذهب الاقتصادي الأمريكي ميردال (Myrdal) بنفس التوجه في التحليل، في أن التوسع في النشاط الاقتصادي عند مركز أو موقع معين يؤدي إلى ظهور ما يسمى بالتأثيرات المرتدة (Backwash effects) على المناطق أو المواقع الأخرى، وبالذات في حركة العمال ورؤوس الأموال والسلع والخدمات وميلها للتركز في مواقع معينة. وهو في ذات الوقت يرى، أن هذا التركيز هو ضمن السياق العام للتنمية والذي أطلق عليه التباين الإقليمي (Regional Inequality) (*) وهي ظاهرة تكاد تشترك فيها معظم دول

*- التباين الإقليمي (Regional Inequality)....هو حالة من عدم التناسب أو التفاوت (Disproportion) المتمثل في الهيكل المكاني لاقتصاد ما، وهو يعكس حالة من عدم التوازن ما بين المناطق في الدولة الواحدة، بحيث تظهر الفوارق الإقليمية و التفاوت في مكونات الحيز

العالم. وان حالة الاستقطاب التي تمارسها المواقع أو المناطق "المحظوظة" (LuckyRegions) يقابلها آثاراً ايجابية تظهر في مواقع أو مناطق أخرى "غير محظوظة" (UnluckyRegions) عن طريق زيادة استخدام عناصر الإنتاج المتاحة فيها وارتفاع حجم الاستثمار تدريجياً وظهور موجات تصاعدية في الدخول وتنشيط حركة الإنتاج والتبادل.

كل ذلك ينعكس في ظهور عملية تراكمية من التأثيرات المنتشرة (Spread Effects) بفعل عوامل طرد للفعالية أو النشاط من المواقع المتطورة، حيث القوى الدافعة للتطور، إلى المواقع أو المناطق المتخلفة أو المحرومة (Myrdal, G.,1969,pp.27-31).

3. التنظيم المكاني والأثر المتبادل بين التنمية الاقتصادية والهيكل المكاني

أن محور الاهتمام في التنمية الشاملة ينطلق من حقيقة أن المناطق أنظمة مفتوحة للتفاعل فيما بينها، ومن الضروري الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين التنمية الوطنية و تطور الهيكل المكاني في الحيز المكاني المعني، و ضرورة التمييز بين الجوانب الأساسية لهذه العلاقة، بحيث توضح لنا الآثار المترتبة للتنمية الاقتصادية على الهيكل المكاني و تطويره، و آثار الحالة المعاكسة أيضاً. وهي مؤشرات ذات صلة بتفاعل الوظيفة الاقتصادية وعناصر الهيكل المكاني وإمكانيات تطوير المجتمع ضمن آلية دينامية في السيطرة و التوجيه. وفي الحقيقة أن التنمية المكانية تحقق نوعاً من الانسيابية " (Stream line) في عملية التطور المكاني (Spatial Evolution) و تحقق الوصول إلى إيه مرحلة في الزمن يكون فيها الهيكل المكاني مستعداً و بشكل كفوء لاستقبال النشاطات التي تحقق الدينامية و النمو فيه (-1975, pp291, Kuklinski, Antonio, 293).

1.3 تأثير التنمية الاقتصادية على الهيكل المكاني: عند مناقشة عملية تأثير التنمية الاقتصادية على الهيكل المكاني للنشاط البشري لمنطقة ما، لابد من تعيين نقطة أساسية لا يمكن إغفالها وهي هيكل المكان و علاقته بالهيكل الاقتصادي و خصائص عملية التنمية الاقتصادية. وعند اعتماد هذا التوجه يمكن استخدام طريقتين في التحليل:-

أ – طريقة المقارنة الساكنة "Static Comparaison"

ب – طريقة الدينامية التاريخية "Historical dynamisme"

تطبق الطريقة الأولى عند تحليل تأثير التغيرات داخل الهيكل المكاني، أو بعبارة أخرى التأثير المحدود القصير الأجل لمشكلات التنظيم داخل الهيكل المكاني. و تستخدم الطريقة الثانية بشكل خاص في توضيح التطور طويل الأجل للهيكل المكاني كدالة للتنمية الاقتصادية (Kuklinski,Antonio, 1975,p.323). وعليه فانه باستخدام الطريقة الأولى في التحليل يعد الهيكل المكاني دالة للتغير الحاصل في العوامل الاقتصادية؛ كلف النقل و اقتصاديات الحجم و أي اعتبارات اقتصادية ذات تأثير نوعي في محتويات المكان من خلال عملية التنمية الاقتصادية.

ولو تابعنا عمل الصناعات القائمة و ناقشنا كيف أن المعالم المختلفة لعملية التنمية الاقتصادية تؤثر و تدفع بالهيكل المكاني و تنظمه بالاتجاهات المرغوب فيها، بحيث يتطور المكان موضوع البحث. و

المكاني لاقتصاد البلد، فقد يكون التباين في الفرص الاقتصادية و النشاط و فرص العمل و مستويات الأجور أو حتى في الفرص الاجتماعية، كما هو الحال في الخدمات الصحية و التعليمية العالية المستوى و الخدمات السياحية والترفيهية.

لنفترض اعتماد إحدى المناطق ذات تنظيم مكاني معين، من حيث التوزيع الجغرافي للمراكز وحجومها، وتركيب النشاط ونظام النقل وأنماط الزراعة والمستقرات البشرية، مع جهود مركزة للتنمية الاقتصادية على تطوير الهيكل المكاني وخلق حالة التفاعل بين مكوناته، ففي ذلك تظهر قوتان متعارضتان:

- الأولى: الزيادة المستمرة في اقتصاديات الحجم تقود إلى زيادة و تراكم في الدخل ومن ثم الزيادة في الطلب، وبالتالي اتساع في حجم السوق المحلي مع إمكانية التدرج في الوصول إلى سياسة الإحلال محل الواردات.

- القوة الثانية: تتجلى في حقيقة أن التركيز المفرط للنشاط الاقتصادي في مركز متطور سوف يحرم ذلك النشاط جزءاً من اقتصاديات الحجم بسبب الكلف العالية للنقل. وبذلك، فإن مسألة الحد الأدنى من التوازن لتذليل هذه المشكلة تعد ضرورية. وبناءً على ما تقدم فإن طريقة المقارنة الساكنة للحكم على نموذج الهيكل المكاني تتخلص في اعتماد عدد محدود من العوامل الأساسية التي تقرر تأثيرات التنمية الاقتصادية على الهيكل المكاني. وأهم هذه العوامل هي اقتصاديات الحجم و الاقتصاديات الخارجية و انخفاض كلف النقل و الهجرة و حركة الرحلات، بحيث تقود إلى التركيز التدريجي للنشاط الاقتصادي و الاجتماعي في المدن الكبيرة، فضلاً عن زيادة حركة المترددين و زيادة الطلب على المكان لأغراض البناء و التشييد و زيادة الطلب على المساحات المخصصة لأغراض الترفيه، مما يستدعي التوجه نحو الضواحي (Suburbanization) و الامتداد الحضري الغير منتظم (Urban Sprawl). وعلى الرغم من صلاحية طريقة الموازنة الساكنة في التحليل قصير الأجل، فإن عملية التطور في الهيكل المكاني بحاجة إلى نظرة شمولية و التركيز الخاص على مبدأ الترابطات الزمنية و اعتماد مقياس المرحلة التاريخية في التطور المكاني و آلية استقرار النشاط الاقتصادي في الهياكل المكانية.

و في حالة وجود مجتمع يسيطر فيه النشاط الزراعي بحيث يحقق اكتفاءً ذاتياً، فإن دور السوق سيكون دوراً ثانوياً في هذا التحليل، كما ان خصوبة الأرض متفاوتة الجودة، وان مساحة الأراضي الزراعية ذات المستوى المتدني من الإنتاج أكبر من مساحة الأراضي ذات الإنتاج العالي، عند ذلك يتوزع السكان و النشاط على كل الأراضي ولكن بكثافات متفاوتة اعتماداً على عاملي المسافة وخصوبة التربة...(تفسير فون ثونن V. Thunen و دافيد ريكاردو D. Ricardo) (الكناني، د. كامل، 2008، ص12-19)، ولهذا ففي الاقتصاد الزراعي هناك منظومة للمراكز الخدمية، تركز القاعدة الوظيفية لها على تجهيز الخدمات الضرورية: ثقافية، دينية، اجتماعية، تجارية للسكان الزراعيين. ونتيجة لعدم كفاءة مستوى النقل مع وجود اختلاف في الكثافة السكانية تظهر حالة من الاختلاف في نوعية الوظائف المقدمة في هذه المراكز. وفي ضوء ذلك يلاحظ تاريخياً أن الآلية التي تعمل بها هذه المراكز و الخدمات المقدمة فيها وجدت قبل ظهور مسألة التدرج الوظيفي التي أشار إليها الألماني كريستالر (Christaller W.). وهذا يعني انه على المدى البعيد تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيراً واضحاً في توجيه عناصر المكان و تحريك تطوره.

2.3 اثر الهيكل المكاني على التنمية الاقتصادية: أثبتت الشواهد التاريخية أن التنمية الاقتصادية تحققت في أقطار مختلفة وعلى نحو متباين مع اختلافات واضحة في هياكلها المكانية. وهناك عدة عوامل تؤثر في التنمية الاقتصادية أحدها هو الهيكل المكاني. أوضحنا في الفقرة السابقة أن العوامل الاقتصادية تؤثر تأثيراً كبيراً في الهيكل المكاني القائم وخلق تغييرات متتالية، وعلى المديات البعيدة من الزمن تتولد هياكل مكانية جديدة بفعل العوامل الاقتصادية، وهذا يعني وجود تفاعل حتمي (Certain Interaction) بين الهيكل المكاني والعوامل الاقتصادية، أي ظهور حالة من التأثير المتبادل وعلاقات التفاعل (Interplay Relations) التي لا يمكن فصلها ما بين التنمية الاقتصادية والهيكل المكاني. إذ أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تقوم إلا إذا كان الهيكل المكاني يستند على أسس وعناصر ذات قوة كبيرة في أحداث عملية التنمية. ومن ذلك نرى، أن كل مرحلة من التنمية الاقتصادية، واعتماداً على عدد من العوامل المحددة، تبدو وكأنها تتماشى مع الهيكل المكاني، الذي يكون عادة مختلفاً في مرحلة ما عن المرحلة التي سبقتها والمرحلة التي تليها في المستقبل. والسبب في ذلك أن هذه العوامل حاسمة في تحليل الهيكل المكاني وهي تمثل أقصى حدود الاستفادة من المكان عند توقيع النشاط الاقتصادي فيه، كاقترادات الحجم وكلف النقل ووسائل الاتصال والاقتصاديات الخارجية والداخلية. وهذه العوامل تخضع للتغيرات في النظام المكاني كأجزاء طبيعية من عملية التطور.

و خلاصة لما تقدم فإن نظام الهيكل المكاني هو تعبير عن "تجمعات للنشاط البشري تتميز بعلاقات موقعيه في المكان المحدد، وحجم وتركيب وظيفي وشبكة خاصة لسهولة حركة السلع والبضائع والسكان والمعلومات ذات العلاقة بهذه التجمعات. وتوزع النشاطات ضمن إطار الفائدة القصوى المتحققة في ذلك المكان" (Kuklinski, Antonio, 1975, p.342-344).

وفي ظل هذا التحليل فإن مشكلة المكان لا يمكن إغفالها ضمن منظور التنمية الاقتصادية، وعليه فإن مسألة الاهتمام بالحيز المكاني والحيز الاقتصادي تنبع من حقيقة وجود الترابط الجدلي بينهما، بحيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ويجب أن تتوافر لدى المخطط للتنمية المكانية معرفة علمية واسعة بالهيكل النوعي للمكان (الخصائص الاقتصادية والجغرافية) وقدرة عالية في التحليل والإدراك للاحتتمالات التي قد تحدث خلطاً في مفهوم عامل المكان ضمن إطار التنمية الاقتصادية (Secomski, kazimierz, 1974, p.29).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: أن التنمية الاقتصادية التي اشرنا إليها تعبر عن التنمية القطاعية على المستوى الوطني بما يتعلق بتنمية القطاعات الرئيسية في الاقتصاد (الصناعة والزراعة والسياحة... الخ) أينما كانت مواقعها بما تحققة من مردود يبرر استمرارها وجودها. إما الهيكل المكاني فهو تعبير عن المكونات والعناصر في المساحة والرقعة الجغرافية، وآلية العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر. عند الشروع بعملية التنمية الاقتصادية يتأثر الهيكل المكاني بحيث تظهر فيه نقاط قوة في مراكز معينة ونقاط ضعف في مراكز أخرى من خلال سلوك متغيرات التنمية الاقتصادية في تحريك عناصر المكان وتغيير النسب والعلاقات في الحيز المكاني. ويؤدي بالنتيجة إلى التغير الواضح في البنية المكانية وخاصة في استعمالات الأرض على مستوى المدينة والإقليم ونوع الفعالية أو النشاط القائم. وعليه أن الدينامية التي تتحرك فيها عملية التنمية المكانية تعمل في ضوء اتخاذ التدابير والسياسات اللازمة التي من شأنها

توقيع النشاط الاقتصادي في ضوء إمكانيات الحيز المكاني و موارده المتاحة و الكامنة و تحقيق الاستخدام الأفضل لها في تشغيل الفعالية المناسبة في المكان المناسب، و تحقيق مبدأ التوازن الانتقائي في توجيه الاستثمار نحو النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية التي تحقق تفوقاً في العائد الاقتصادي و المردود الاجتماعي و عدم بعثرة الاستثمارات و نشرها في الاتجاهات المختلفة و أينما كان. كل ذلك ينسجم و مبدأ تخطيط التنمية بعيدة المدى، و ذلك لان كل عملية تغيير هيكلية تتطلب مدة زمنية كافية لإحداث التغيير في عناصر المكان و مستوى العلاقات و النسب فيه.

أن اختيار مبدأ التوازن الانتقائي ينطلق من فكرة ان آلية السوق لا تستطيع لوحدها أن تقلل من ظاهرة التفاوت الكبير في التنمية المكانية، وخاصة في ظل الظروف التي تمر بها البلدان النامية، لذا يتطلب الأمر أن تتصدى خطط التنمية لمعالجة هذه المشكلة و تحديد الاتجاهات المكانية المرغوب فيها في توزيع السكان و الفعالية، إذ أن الطروحات التي أشارت إليها آلية السوق في تغيير نمط التنمية من المناطق المتطورة إلى المناطق المتخلفة قد تنطلق من ظروفها الاقتصادية و المكانية، وخاصة الدول المتقدمة، بسبب أن الهيكل المكاني و الاقتصادي في هذا الدول يختلف كلياً عن الهيكل المكاني و الاقتصادي في الدول النامية.

التوصيات

- الاهتمام في اعتماد البعد المكاني في خطط التنمية كمحور مهم في التخصيصات الاستثمارية، وخاصة في الاقتصادات النامية، ومنها العراق، لما للحيز المكاني من تأثير اقتصادي على كلف الإنتاج و تكاليف النقل و التسويق.

- اعتماد مبدأ "الميزة النسبية للمكان" في وضع مسارات التنمية المحلية و بما يضمن الاستغلال الأفضل و الكفء للموارد و الإمكانيات المتاحة في الدولة.

- التنسيق بين المناطق (المحافظات) ذات المصالح المشتركة من اقامة المشاريع الاستثمارية، وبالذات فيما يتعلق باستعمالات الارض في تفاعل (Interaction) و تشابك او تكامل (Integration or Coordination) بين العلاقات الاقتصادية و خصائص الحيز المكاني و توفير التسهيلات المشجعة على وفق القوانين ذات العلاقة.

- تنمية المناطق ذات الميزة المكانية الخاصة (المناطق الصحراوية، الاهوار، مواقع الآثار ... الخ) على ضوء الإمكانيات المتوفرة فيها، و التي بقيت لظروف معينة محرومة من استغلال مواردها الاقتصادية، و بما يتوافق و اهداف التنمية المستدامة.

- ربط خصائص الحيز المكاني بأبعاده الاقتصادية ضمن مديات التأثير و التأثير، بحيث تكون هناك أسبقيات إقليمية مع مراعاة المصلحة الوطنية، أي ان تكون البرامج التنموية في منطقة معينة متممة و متكاملة مع المناطق الأخرى.

- تعزيز سياسات التحفيز الاستثماري للقطاعين العام و الخاص و كذلك المختلط مع التركيز على المشاريع ذات الاثر في تعظيم الموارد و رفع المستوى المعاشي للسكان بالتركيز على الوحدات الادارية الصغر في هرمية التنظيم المكاني القائم (الاقضية و النواحي، مثلاً) و تقديم التسهيلات اللازمة و الدعم بهدف تقليل الفوراق المكانية و تعظيم الموارد الاقتصادية المحلية.

المصادر

1. Boudeville, J.R., " Aménagement du territoire et Polarisation", Paris, Ed. M. Th. Genin, 1972.
 2. Friedman, John & Alonso, William, " Regional Development and Planning", USA, 1972.
 3. Glasston, John, " An Introduction to Regional Planning; Concepts, Theory and Practice", London, 1978.
 4. Hansen, Niles M., "French Regional Planning", 1968, by Indian University Press.
 5. Hirschman, A. O., " The Strategy of Economic Development", by Hale Uni. Press, 1958.
 6. Israd, Walter., " Methods of Regional Analysis: An Introduction to Regional Science", USA, 1967.
 7. Kuklinski, Antonio, " Regional Disaggregation of National Policies and Plans" , printed in Hungary, 1975.
 8. Mihailovie, Kosta, " Regional Development Experiences and Prospect in Eastern Europe", Belgrade, 1972.
 9. Myrdal, Gunner, " Economic Theory and under Development Regions", London, 1969.
 10. Olivier Dollfuss, " L' escape géographique" Coll. Que Sais-ja ? N. 1390, Paris PUF, 1980.
 11. Pierre MORAN, " L' analyse spatiale en science Economique", Paris, Cujas, 1966.
 12. P.H. DERYCKE, " Emergence et conceptualisation de l 'espace dans l'analyse Economique",
Article en "Conceptions de L' espèce " Ouvrage Collectif , université de paris x. 1982;
 13. Richardson, Harry W., " Regional & Urban Economic", London, 1979.
 14. Secomski, kazimierz, " Spatial planning and Policy, Theoretical Foundations", Polish Scientific Publishers, 1974.
- الكنانى، كامل كاظم بشير، " دراسات في نظرية الموقع الصناعي"، دار صفاء للنشر والتوزيع/ الاردن، 2007.
- الكنانى، كامل كاظم بشير، " الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية"، دار صفاء للنشر والطباعة، عمان/الأردن، 2008.